

تقرير اجتماع مجلس الجامعة المنعقد

بتاريخ 29 مارس 2011

(تتمة لاجتماع 22 مارس 2011)

انعقد اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 29 مارس 2011 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بقاعة عبد الكبير الخطيبي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية لتدارس جدول الأعمال أسفله، وقد حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة الأعضاء المدرجة أسماؤهم في لائحة الحضور المرفقة.

جدول الأعمال :

✓ الحصيلة المالية لسنة 2010

✓ حصيلة البرنامج الاستعجالي لسنة 2010.

افتتح السيد الرئيس هذا الاجتماع - بعد استعراض جدول أعماله - بالتذكير بأن هذا الاجتماع هو تتمة لاجتماع 22 مارس 2011. وبعد ذلك تم التطرق للنقطتين المدرجتين في جدول الأعمال.

الحصيلة المالية لسنة 2010 :

أعطى السيد الرئيس الكلمة للسادة المسؤولين عن المصالح الاقتصادية في رئاسة الجامعة ومختلف المؤسسات التابعة لها لتقديم عروضهم حول الحصيلة المالية لسنة 2010. (للاطلاع على تفاصيل العروض المقدّمة يرجى الرجوع إلى الوثائق والمستندات الموزعة داخل الاجتماع)

وبعد ذلك فُتح المجال لتدخلات السادة أعضاء المجلس لمناقشة هذه العروض. فانصبت مختلف

التدخلات على العناصر والتساؤلات الأساسية التالية :

- ضرورة إعداد الحصيلة بطرق أخرى تضمن تفادي كثرة الوثائق والكم الهائل للأرقام؛
- ضرورة إبراز مكامن الخلل في تسيير الميزانية وتديورها؛
- تسجيل ضعف معدل الأجاز والأداء في صرف الميزانية وما يترتب عن ذلك من مشاكل مع المومنين؛
- ضرورة توصل السادة أعضاء المجلس بالوثائق المتعلقة بحصيلة الميزانية في وقتها المناسب وإعداد تقرير حول هذه الحصيلة؛
- اقتراح تكوين لجنة خاصة تعمل على إعداد تقرير عام للحصيلة المالية للوقوف على مكامن الخلل ولتسهيل قراءتها؛
- ضرورة تقديم الخطوط العريضة للحصيلة وعدم الخوض في التفاصيل؛
- التساؤل عن أسباب تقليص ميزانية التسيير بنسبة 40%؛
- عدم التوصل بتقرير المراقب المالي والتساؤل عن عدم حضور هذا الأخير في الاجتماع لإغناء النقاش؛
- التساؤل عن عدم تنفيذ قرارات مجلس الجامعة؛
- عدم الإطلاع على أي وثيقة تخص اجتماعات مجلس التدبير لمعرفة القرارات المتخذة على مستواه؛
- التساؤل عن مداخل التكوين المستمر؛
- تضخم ميزانية بعض الخانات (restauration, sous-traitance, heures supplémentaires)

بعد ذلك أعطى السيد الرئيس الكلمة للسادة المسؤولين عن المؤسسات الجامعية للإجابة عن

التساؤلات المطروحة.

وفي هذا السياق تدخل السيد عميد كلية العلوم وركز بالأساس على مشاكل التدبير المالي، وخصوصا الفقرة 50 المتعلقة بمشاريع البحث المدارة من طرف حاملي المشاريع. بالإضافة إلى مشكل سندات الطلب مما يعرقل تنفيذ ميزانية البحث العلمي. وأشار كذلك إلى أن الميزانية

المرصودة للتكوينات تُدبّر من طرف الشعب التي توزع الميزانية فيما بينها، مما يبرهن -حسب رأيه- على أهمية تقليص عدد المتدخلين في تدير الميزانية.

بعد ذلك تدخل السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية وأكد على أن تقديم الميزانية ومناقشتها في مجلس الجامعة ينبغي أن يتم في إطار السياسة العامة للجامعة كما جرت العادة، على أن التفاصيل تكون في إطار مجلس المؤسسة. وبخصوص التدير المالي في الكلية أكد السيد العميد أنه يركز على ترشيد النفقات مع الأخذ بالأولويات كخفض نفقات الماء بـ 27% والكهرباء بـ 21% والوقود بـ 73% ...

وأضاف السيد العميد أن الميزانية مرصودة فيما هي مرصودة إليه لخدمة الطالب والبحث العلمي دون إغفال الجوانب الأخرى. وأقر بوجود إكراهات موضوعية بخصوص صرف الميزانية وجب الاتفاق عليها، كما ركز على أهمية المراقبة البعدية.

وتدخل، بعد ذلك، السيد عميد الكلية متعددة التخصصات وأكد على أحقية أعضاء مجلس الجامعة الإطلاع على الأرقام المفصلة لاستخراج مجموعة من المؤشرات التي ستساعد على دراسة التدير المالي. كما لاحظ كذلك أن النسبة الضعيفة لمعدل الانجاز هي راجعة لأسباب وطنية (تطبيق مخطط البرنامج الاستعجالي)، وتأخر التوصل بالميزانية، بالإضافة إلى وجود أسباب داخلية. وفي هذا السياق شدّد السيد العميد على أهمية رصد المعوقات لتجاوزها، كما أكد على الدور الذي سيلعبه مشروع تزويد المصالح الاقتصادية بالأجهزة المعلوماتية الذي سيتم العمل بها قريبا داخل المؤسسات، مع الدفع بعملية تكوين الموارد البشرية. وذكر كذلك أن الكلية متعددة التخصصات تتوفر بالأساس على تكوينات مهننة مما يستوجب اللجوء إلى متدخلين من العالم المهني، بالإضافة

إلى الحاجة الملحة إلى بعض التخصصات التي لا تتوفر عليها الكلية مما يفسر حجم ميزانية التعويضات عن الساعات الإضافية.

أما تدخل السيد المدير المساعد للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية فقد ركّز على النسبة المهمة المحققة في إنجاز الميزانية بصفة عامة والتي وصلت إلى 99% في إطار ميزانية الاستثمار. أما بخصوص الموارد المالية التي توصلت بها المؤسسة فقد أشار السيد المدير المساعد إلى أن المكتب الشريف للفوسفات ساهم بغلاف مالي يُقدَّر بثلاثة ملايين من الدراهم. ولتغطية الاحتياجات في بعض التخصصات عمدت المدرسة إلى توظيف خمسة أساتذة باحثين، هذا إضافة إلى اعتمادها على أساتذة جامعيين من داخل وخارج الجامعة مما يفسر حجم ميزانية التعويضات عن الساعات الإضافية.

وتناول الكلمة بعد ذلك السيد مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، وركّز على المشاكل التي تعرفها المدرسة في التدبير المالي. وفي هذا الإطار أكد على أن الميزانية العادية لا تمثل إلا 23% من الحاجيات الحقيقية للمؤسسة، وأن البرنامج الاستعجالي لا يغطي سوى 13% والباقي والمتمثل في 64% توفره الموارد الذاتية للمدرسة بفضل المجهودات التي تبذلها لتنمية الموارد المالية. كما تطرق السيد المدير إلى مشكل النقص الحاصل في الموارد البشرية من أساتذة وإداريين مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من المدرسة من مشروع توسعة الفضاء الجامعي.

وبعد انتهاء تدخلات السادة المسؤولين عن المؤسسات الجامعية، أخذ الكلمة السيد الرئيس ليجيب عن بعض التساؤلات، فأكد توصله بالتقرير المالي وأبدى فيه بعض الملاحظات الشكلية ملتزماً بتوزيعه على أعضاء المجلس حالما ينتهي المراقب المالي من صياغته، كما أضاف أنه وجه الدعوة للسيد المراقب المالي للحضور في اجتماع المجلس، ويجهل سبب عدم حضوره. وبعد ذلك أشار

السيد الرئيس إلى أن المؤسسات الجامعية بذلت جهوداً جمّة في إطار ترشيد النفقات، كنفقات الهاتف التي تقلصت بشكل ملحوظ من 20 مليون درهم إلى 5 ملايين درهم. كما أكد على ضرورة إيجاد صيغة جديدة ومبتكرة في طريقة صرف الميزانية للإسراع في وتيرة الانجاز، والمرور إلى الاستقلالية التامة من الناحية البيداغوجية، وخصوصاً الاستقلالية المالية، بالإضافة إلى أهمية وجود هيكل واضحة للجامعة.

ومن ناحية أخرى أقرّ السيد الرئيس بوجود معيقات داخلية أدت إلى عدم صرف بعض النفقات المستعجلة مما يستوجب حل هذه المشاكل. بالإضافة إلى وجود معيقات خارجية لا تتحكم فيها الجامعة، وخصوصاً تأخر الجزء الثاني من ميزانية البرنامج الاستعجالي. كما أكد أن العمل جار من طرف المؤسسات الجامعية لاقتناء برنامج التدبير المالي الذي سيُخلف تطبيقه آثاراً إيجابية على مستوى تدبير الميزانية و صرفها.

وأضاف السيد الرئيس أن اعتماد المؤسسات الجامعية على تكوينات في الإجازة الممهنة والماستر المتخصص يُحتّم ضرورة إشراك مهنيين ومختصين في بعض المواد التقنية للرفع من جودة التكوين.

وفي الأخير تقدّم بالشكر إلى السادة المسؤولين عن المؤسسات الجامعية على المجهودات المبذولة مؤكداً أن جامعة شعيب الدكالي تعتبر من بين الجامعات الرائدة في التدبير البيداغوجي والمالي. ولتعميق النقاش أكثر، فُتح باب التدخلات من جديد للسادة أعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم وتعقيباتهم التي يمكن إجمالها في النقاط الأساسية التالية :

- عدم تنفيذ القرارات المتخذة في مجلس الجامعة فيما يتعلق بالتدبير المالي؛
- ضرورة إبراز الفرق بين الميزانية المصادق عليها والحصيلة المالية وضرورة الرجوع إلى مجلس الجامعة وإخباره بالتحويلات (virements)
- ضرورة إبراز مكانم الخلل في تسيير الميزانية وتدبيرها؛

- وجود تعقيدات في مسطرة الأداء الخاصة بصرف الميزانية وما يترتب عن ذلك من إعطاء صورة سلبية عن الجامعة، وضرورة وفاء الجامعة بالتزاماتها تجاه المتعهدين؛
- ضرورة إيجاد طريقة جديدة لتقديم الميزانية واعتمادها؛
- اقتراح عقد مائدة مستديرة لمناقشة مسألة التكوين المستمر؛
- اقتراح تكوين لجنة منبثقة عن مجلس الجامعة لإعداد تقرير خاص حول الحصيلة المالية؛
- التساؤل عن عدم اجتماع مجلس التدبير لمدة طويلة (خمسة أشهر)؛
- ضرورة مناقشة الميزانية في إطار الإستراتيجية العامة للجامعة؛
- مشاكل تنفيذ الميزانية مع مصالح وزارة المالية؛
- التساؤل عن موارد التكوين المستمر؛
- أهمية التدبير التشاركي لرصد المعوقات الذاتية وإنشاء آلية للتتبع؛

وعلى إثر ذلك، تدخل السيد الرئيس مؤكداً على أن مسألة التكوين المستمر سيتطرق لها المجلس في إطار النقطة الثانية المتعلقة بمناقشة حصيلة البرنامج الاستعجالي. كما أكد على ضرورة إيفاء أهمية خاصة للجهود التي تبذلها الجامعة في سبيل الرفع من معدل الأداء وتحسينه.

حصيلة البرنامج الاستعجالي :

أعطيت الكلمة في البداية للسادة منسقى المشاريع لتقديم حصيلة البرنامج الاستعجالي، فتدخلت السيدة نائبة الرئيس وقدمت حصيلة المشروع 12 المتعلق بحفز التميز مذكرةً بمختلف العمليات المنجزة في إطار هذا المشروع في تدعيم التميز وتشجيع الطلبة المتميزين ومشيرة إلى مختلف الإكراهات التي تعترض إنجاز هذا المشروع، واقترحت وسائل جديدة محفزة للطلبة.

وبعد ذلك تدخل السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وقدم حصيلة المشروع رقم 3-2 الذي يهتم الرفع من الطاقة الاستيعابية مبرزاً مختلف العمليات المنجزة من قبيل التجهيز المعلوماتي واقتناء الكتب المتخصصة في هذا المجال واللغات وتقنيات التواصل وتهيئ شبكة

الكهرباء لرئاسة الجامعة وتطويرها. كما قدّم كذلك حصيللة المشروع 17 المتعلق بالتعاقد والتعويضات عن الساعات الإضافية مشيراً إلى الكيفية التي يتم بها توزيع ميزانية المشروع على المؤسسات ورئاسة الجامعة.

وبعد ذلك تدخل المكلف بتقديم البرنامج الاستعجالي لكلية العلوم وقدّم عرضاً حول الحصيللة المالية لكلية مستعرضاً مختلف المشاريع المبرمجة ومشيراً إلى مجموعة من الإكراهات التي واجهتها الكلية في تنفيذ مشاريع البرنامج الاستعجالي.

أما السيد نائب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية فسأط الضوء على حصيللة المشاريع المبرمجة ووتيرة إنجازها.

ولعرض حصيللة البرنامج الاستعجالي لكلية المتعددة التخصصات، تدخل السيد نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية وقام باستعراض جميع العمليات المنجزة مع التركيز على الإكراهات التي واجهتها الكلية في تنفيذ هذه المشاريع.

(للإطلاع على تفاصيل جميع العروض المقدّمة يرجى الرجوع إلى الوثائق والمستندات الموزعة داخل الاجتماع).

وبعد هذه العروض تم اختتام أشغال المجلس على الساعة الخامسة وربع مساءً.

المقرران

ذ / مصطفى بنمهان

ذ / أحمد موسى